

حوار أبو ظبي للفضاء يعزز الاستثمار في العلوم والصناعات المتقدمة



- القيادة الرشيدة لديها إصرار على المضي قدماً في الاستثمار في الفضاء
- رفع القدرات الوطنية واستخدام التكنولوجيا لدعم الاقتصاد الوطني المستدام
- نمو اقتصاد الفضاء 75% بحلول 2030 ليصل إلى 642 مليار دولار

حوار: عماد الدين خليل

أكد إبراهيم القاسم، نائب المدير العام لوكالة الإمارات للفضاء، أن المحاور الثرية لحوار أبو ظبي للفضاء الذي ينطلق الإثنين 5 ديسمبر، على مدار يومين، برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ستضيء على تحديات قطاع الفضاء العالمي أمام رؤساء الدول والحكومات وكبار صنّاع القرار، وستناقش الاحتياجات العالمية من القدرات الاستراتيجية والخدمات والبنى التحتية والقوانين والموارد الأساسية.

وقال في حوار مع «الخليج» إنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد الفضاء بنسبة 75% بحلول عام 2030، ليصل إلى 642 مليار دولار، وهو ما يؤكد قيمته الكبيرة وأنه يزخر بالكثير من الفرص الاستثمارية الجيدة التي ترسخ مستقبلاً مستداماً.

وهذا نص الحوار:

* استقطب حوار أبوظبي للفضاء نحو 300 من صنّاع قرار ووكالة فضاء عالمية.. ما النتائج المتوقعة من استضافة هذا الحدث العالمي؟

- يمثل حوار أبوظبي فرصة جيدة أمام المختصين في هذا القطاع لتقديم أفكار مبتكرة نتيجة الزخم الكبير والأجندة الثرية التي يحفل بها ومشاركة عدد كبير من كبار التنفيذيين في هذا القطاع في العالم وهو ما سيعود إيجاباً على استدامة وتطوير القطاع، حيث من المتوقع أن يجيب الحوار عن أسئلة تشغل بال الكثير من العاملين فيه، مثل كيفية تعزيز أمن الفضاء واستدامته، والاستفادة من قطاع الفضاء في زيادة فرص ريادة الأعمال في القطاع، وتطوير القدرات البحثية والتطويرية ودعم الكفاءات والكوادر الماهرة واستقطابها للعمل في القطاع. كما سيوضح للاعبين الجدد في القطاع طرق تحقيق التوازن بين مصالح القطاع الخاص واقتصاد الفضاء الوطني بصورة عادلة ومنصفة، فضلاً عن تعزيز التنوع في صناعات التكنولوجيا المتقدمة.

* حققت دولة الإمارات إنجازات مهمة في قطاع الفضاء خلال وقت قياسي، ما عزز مكانتها بين الدولة؛ كيف تنظرون إلى ما تحقق في هذا المجال؟

- نسير بخطى واثقة نحو الأمام في مجال الفضاء، فرغم أننا مازلنا في بداية برنامجنا الفضائي، فإن دولة الإمارات استطاعت أن تحفر اسماً في هذا القطاع خلال وقت قياسي، ما ظهرت نتائجه في فوزها برئاسة لجنة الأمم المتحدة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي «كوبوس»، إحدى أكبر اللجان في الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها 100 دولة، وهو إنجاز مهم لدبلوماسية الفضاء الإماراتية ويعكس نجاح سياستها الخارجية.

ما يميز التجربة الإماراتية أن لدى قيادتنا الرشيدة إصراراً على المضي قدماً في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي ينتمي لاستثمارات المستقبل، لذلك تمضي دولتنا بخطى واثقة نحو إرساء دعائم قطاع فضاء حيوي، عبر دعمه بالكوادر الوطنية المؤهلة، ومواصلة إطلاق المشاريع العلمية النوعية لاستكشاف الفضاء الخارجي ودعم الصناعات المرتبطة به، بما يعود على حاضر ومستقبل البشرية بالخير والنماء.

ونركز في عملنا داخل الوكالة على رفع القدرات الوطنية، واستخدام تكنولوجيا الفضاء، وتنظيم وتطوير القطاع الفضائي الوطني، بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني المستدام وخطط إنشاء الاقتصاد المتنوع القائم على المعرفة والابتكار، لذلك نولي عملية تنمية الكوادر البشرية، ودعم مشروعات البحث والتطوير في قطاع الفضاء، وتعزيز وإبراز دور الدولة على الخريطة الفضائية إقليمياً وعالمياً، وضمان تقديم الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، وترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي، أهمية كبيرة في خططنا الآتية والمستقبلية.

* ما أبرز المحاور الذي سيناقشها الحوار خلال جلساته الممتدة يومين؟

- تضيء نقاشات الحوار، على 3 مواضيع رئيسية تتمثل في استدامة الفضاء وضمان الوصول إليه وتعزيز أمنه عبر 35 جلسة وحواراً وزارياً وورشات وكلمات رئيسية، حيث يزخر الحوار بمشاركة مجموعة من كبرى وكالات الفضاء والشركات والمؤسسات العالمية ورجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص في الفضاء والطيران والتكنولوجيا، الذين سيسعون لوضع سياسات نموذجية دولية، بما يرسخ تعزيز التعاون في استخدام الفضاء الخارجي، لما فيه مصالح الشعوب وتطوير البرامج والمبادرات العامة والخاصة في هذا الإطار.

وتقدم أعمال الحدث رؤية استشرافية لما سيكون عليه القطاع عالمياً، حيث يتوقع أن ينمو اقتصاد الفضاء 75% بحلول عام 2030، ليصل إلى 642 مليار دولار، وهو ما يؤكد قيمته الكبيرة وأنه يزخر بكثير من الفرص الاستثمارية الجيدة التي ترسخ مستقبلاً مستداماً.

* هل سنرى عبر الحوار عقد أي مبادرات جديدة أو تعاون جديد في القطاع الفضائي العالمي؟

- بالطبع ستكون هناك نتائج مترتبة على هذا الحدث العالمي ستظهر على هيئة اتفاقيات دولية ومحلية، حيث ستبرم اتفاقيات ومذكرات تفاهم عدة.

الحدث العالمي يحفل بكثير من المحاور التي ستعمل على تعزيز التعاون في الاستخدام المشترك للفضاء، وتحفيز الاستثمار في العلوم المتقدمة والمعرفة والصناعات الفضائية وعلوم المستقبل ويعزز مشاركة القطاع الخاص في الحراك العلمي العالمي لاستكشاف الفضاء الخارجي.
السياسة الفضائية:

وتعد دولة الإمارات داعماً أساسياً للصناعات المرتبطة بعلوم الفضاء، حيث رسخت مكانتها العالمية بين أهم الدول الفاعلة في نادي الفضاء عبر الإنجازات التي حققتها في هذا المجال، وهي حريصة على تعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه السلمي.
ولدولة الإمارات دور مؤثر في صياغة السياسة الفضائية في العالم، حيث نجحت السياسة الخارجية في تفعيل دورها بالمحافل الدولية والمهمة عالمياً، وهي تؤمن إيماناً راسخاً بأهمية الوصول العالمي والمتساوي إلى الفضاء الخارجي لجميع الدول والتعاون الدولي في تطوير الأنشطة الفضائية.
وسيرسخ الحوار جهود دبلوماسية الفضاء والعلوم عالمياً، ويشجع الوصول العادل والسلمي إلى الفضاء لجميع الدول، وسيسهم في تعزيز الامتثال للأطر القانونية الدولية ومعاهدات الأمم المتحدة التي تحكم سلامة الفضاء الخارجي واستدامته بين الدول الأعضاء.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.